

مستوى فاعلية نظم المعلومات المحاسبية في المصارف التجارية الليبية "دراسة استطلاعية على المصارف الليبية"

عماد عبد الله فضل الله¹ * ونبيل إمجيد الشريف¹ ومحمد الطيب موسى القذافي²

1 / استاذ مساعد قسم المحاسبة كلية الاقتصاد - جامعة بنغازي.

2 / محاضر كلية الإدارة والمحاسبة - جامعة النجم الساطع.

تاريخ الاستلام: 2021 / 02 / 06 تاريخ القبول: 2021 / 03 / 29

الملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مستوى فاعلية نظم المعلومات المحاسبية في المصارف التجارية الليبية في توفير المعلومات المحاسبية الملائمة للإدارة لأداء وظائفها لوضع الحلول المناسبة بشأنها والخروج بتوصيات تساعد إدارات هذه المصارف في تطوير أدائها المصرفي ولدراسة هذه المشكلة اتُبع المنهج التحليلي الوصفي في تحليل بيانات الدراسة.

وُحِدَ مجتمع الدراسة في إدارات المصارف التجارية في ليبيا، والحصول على البيانات والمعلومات ذات العلاقة بموضوع الدراسة من خلال صحيفة استبيان التي روعي في تصميمها الوضوح والسهولة مع بيان درجة الأهمية وفقاً لخمسة مستويات حسب مقياس ليكرت الخماسي.

واقترنت هذه الدراسة على تحليل البيانات المتحصل عليها من صحيفة الاستبيان الموزعة على إدارات المصارف التجارية الليبية العاملة بالمنطقة الشرقية.

ومن أهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة أن نظم المعلومات المحاسبية تقدم معلومات تستخدمها إدارة المصارف التجارية الليبية أساساً في وضع الخطط والأهداف المستقبلية كذلك يساعد استخدام نظم المعلومات المحاسبية في المصارف التجارية الليبية على تحويل الأهداف والسياسات العامة للمصارف إلى إجراءات وبرامج تنفيذية تظهر على شكل موازنات تخطيطية كذلك بينت نتائج الدراسة أن نظم المعلومات المحاسبية توفر مجموعة من المؤشرات الرقابية التي تستخدمها إدارة المصارف التجارية الليبية في الكشف عن الانحرافات وتحليل أسبابها ومعالجتها كما تُسهم المعلومات التي توفرها التقارير المحاسبية في المصارف التجارية الليبية بشكل فعال في تحديد الانحرافات السالبة عن الموازنة واتخاذ إجراءات لمعالجتها.

كما كان من أهم توصياتها ضرورة أن تعطي إدارة المصارف التجارية الليبية أهمية واهتماماً أكبر في الاعتماد على نظم المعلومات المحاسبية في عملياتها المتكاملة في التخطيط والرقابة واتخاذ القرارات كذلك الاعتماد عليها في تقديم معلومات لتقدير الموازنات التقديرية.

الكلمات المفتاحية:

التخطيط، اتخاذ القرارات، الرقابة، المصارف التجارية الليبية.

Abstract

This study aimed to identify and improve the level of effectiveness of accounting information systems in Libyan commercial banks. This system can provide appropriate accounting information for the managements and improve their functions by building significant recommendations.

The Libyan commercial banks in the eastern side of Libya were targeted to obtain the data by using a questionnaire form. This form was designed carefully to include significant points according to a typical five-level Likert scale. The descriptive analytical approach was followed in analyzing the data in this study.

One of the important findings is that the accounting information system provided significant information which can be used by the Libyan commercial bank management to set future plans and goals. This also can help to set of control indicators that were used by the administration of Libyan commercial banks in detecting deviations, analyzing their causes and treating them.

One of important recommendations in this study, is the necessity for the management of Libyan commercial banks to give greater importance and attention to relying on accounting information systems in their operations formed in planning, control and decision-making as well as relying on them to provide the information for estimating the budgets.

Keywords: Planning, Decision making, Censorship, Libyan commercial banks.

تتصف بالدقة والموضوعية، والموثوقية، والملائمة لإدارة المؤسسات ومنها المصارف التجارية من أجل ترشيد القرارات الإدارية والمساعدة على أداء وظائف الإدارة من تخطيط، ورقابة، واتخاذ قرارات من ناحية، ووسيلة للاتصال بين البيئة الداخلية للمصارف

1. المقدمة:

تشكل نظم المعلومات المحاسبية الإطار الذي تُلَبَّى من خلاله احتياجات الإدارة من المعلومات، ومصدراً أساساً لتوفير بيانات ومعلومات محاسبية

* للمراسلات إلى: عماد عبد الله فضل الله

البريد الإلكتروني:

em1986e@yahoo.com

2- التعرف على مستوى فاعلية نظم المعلومات المحاسبية في المصارف التجارية الليبية في توفير المعلومات المحاسبية الملائمة للإدارة لأداء وظيفة الرقابة.

3- التعرف على مستوى فاعلية نظم المعلومات المحاسبية في المصارف التجارية الليبية في توفير المعلومات المحاسبية الملائمة للإدارة لأداء وظيفة اتخاذ القرارات.

5. الإطار النظري والدراسات السابقة:

أ- طبيعة نظم المعلومات المحاسبية:

تعتبر نظم المعلومات المحاسبية جزءاً أساسياً من نظام المعلومات الإدارية الذي يشمل جميع البيانات والمعلومات التي تؤثر في نشاط المؤسسات ومنها المصارف التجارية، وتصنف ضمن النظم المفتوحة التي تتفاعل مع البيئة المحيطة بها تؤثر وتتأثر بها. وتختص نظم المعلومات المحاسبية بتوفير المعلومات الاقتصادية التي يمكن التعبير عنها مالياً، وتساعد في حل كثير من المشكلات والقرارات المالية التي تواجه الإدارة وأطرافاً أخرى عديدة، بحيث تكون قادرة على مواجهة مختلف ردود الأفعال في ظل التغير الدائم والمستمر لبيئة الأعمال المعاصرة حيث زيادة حدة التنافس والتطورات التكنولوجية والاقتصادية المتزايدة⁽⁶⁾.

ب- مفهوم نظم المعلومات المحاسبية:

نظم المعلومات المحاسبية: هي إحدى مكونات التنظيم الإداري للمؤسسات يختص بجمع المعلومات المالية الملائمة وتبويبها ومعالجتها وتحليلها وتوجيهها لاتخاذ القرارات لإدارة المؤسسات ولأطراف الخارجية، وتعتبر إحدى المكونات الأساسية لنظام المعلومات الإدارية، ويحصر الفرق بينهما في أن الأول يختص بالبيانات والمعلومات المحاسبية بينما يختص الثاني بجميع البيانات والمعلومات التي تؤثر على نشاط المؤسسات⁽⁷⁾ ويرى الدلاهمة أن نظم المعلومات المحاسبية الفاعلة هي تلك النظم القادرة على تحقيق الأهداف التي صممت لأجلها وهي توفير المعلومات المحاسبية الملائمة و الوثائق بها وفي الوقت المناسب للمستفيدين منها⁽¹⁾.

ج- فاعلية نظم المعلومات المحاسبية:

يمكن قياس الفاعلية التنظيمية من منطلق بيئي، فالفاعلية ضمن البيئة الداخلية تقوم على أساس درجة تحقيق المؤسسة لأهداف المتعلقة بحجم المبيعات، والحصة السوقية، والأرباح، أما ضمن البيئة الخارجية، فإن الفاعلية تقاس على أساس قوتها التنافسية المستندة على درجة قبول منتجاتها وخدماتها، و درجة استيعابها للتطور والإبداع التكنولوجي، ومدى تحسبها للتقلبات الاقتصادية وقدرتها على اتخاذ ردود أفعال اتجاهها .

كما عرفت الفاعلية بأنها فعل الأشياء الصحيحة وهي بذلك تتعلق بصحة القرار وفيما إذا كانت مخرجاته مطلوبة أو غير مطلوبة، ولتحقيق الفاعلية المطلوبة يجب أن تتكامل ثلاثة عوامل رئيسية هي الأفراد والهيكل والمعلومات⁽⁸⁾. وتعرف فاعلية نظم المعلومات بأنها الدرجة التي تحقق بها المنظمة الأهداف التي وضعت هذه النظم من أجلها⁽⁹⁾.

وهناك العديد من المؤشرات لقياس فاعلية نظم المعلومات منها ما هو كمي كمساهمة النظام في تحقيق الأرباح وزيادة الحصة السوقية، ومنها ما هو نوعي كرضا المستخدم النهائي عن النظام وحجم الاستخدام وغير ذلك من المؤشرات؛ إلا أن العديد من الباحثين لا يحدّد الأسلوب الكمي لوجود عوامل بسيطة وعوامل داخلية تسهم في التأثير على المؤشرات المستخدمة لقياس فاعلية النظام، فزيادة الربحية أو الحصة السوقية ليس بالضرورة أن تكون ناتجة عن إدخال نظم المعلومات فهي تتأثر بالظروف الاقتصادية المحيطة وعوامل أخرى تسهم في زيادتها، لذلك يلجأ الباحثون إلى الأساليب النوعية بالرغم من تحفظاتهم اتجاهها. كما يختلف الباحثون حول الجهة التي ينظرون من خلالها لفاعلية نظم المعلومات فبعضهم يراها من وجهة نظر المستخدم، وبعضهم الآخر ينظر إليها من وجهة نظر الجهة المشرفة على

التجارية وبيئتها الخارجية من ناحية أخرى.

ويشهد العصر الحالي زيادة ملحوظة واهتماماً كبيراً من قبل الجهاز المصرفي في الدولة الليبية بنظم المعلومات المحاسبية وتكنولوجيا المعلومات لضمان كفاءة وفاعلية أداء تلك النظم، ولضمان نوعية المعلومات التي تنتجها وجودتها، ولضمان المحافظة عليها، وتوفير الحماية المادية والمعنوية لها وذلك بهدف الاستفادة من هذا التطور في مجال الحصول على وفرة من المعلومات المالية بدرجة عالية من الدقة، وبدرجة كبيرة من السرعة والمرونة بعد دراسة المنافع والتكاليف المتصلة بتطبيق تلك النظم⁽¹⁾.

ومن هنا جاءت فكرة الدراسة لمستوى فاعلية نظم المعلومات المحاسبية في المصارف التجارية الليبية، لمعرفة مدى الاستفادة من المعلومات التي تقدمها النظم المحاسبية في المصارف التجارية الليبية في مجال التخطيط والرقابة واتخاذ القرارات، إذ إن النظم المحاسبية تعد الركيزة الأساسية التي تستند عليها الإدارة في أداء وظائفها.

2. مشكلة الدراسة:

أدت التطورات والتحولات المهمة في مؤسسات الأعمال في الفترة الحالية الراهنة إلى زيادة الاهتمام بصناعة الخدمات مقارنة بصناعة السلع، فقد كان الاهتمام في السابق منصباً على الاهتمام بالقطاع الصناعي ودوره في تحقيق خطط التنمية على مستوى الدول ومن ثم على مستوى مؤسسات الأعمال، ولكن في الأونة الأخيرة زاد الاهتمام بقطاع صناعة الخدمات وانخفاض الاهتمام بقطاع الصناعة⁽²⁾، وكذلك بدأت تعتمد بعض الدول في تشكيل القطاعات الاقتصادية لها على قطاع الخدمات محوراً أساساً في تحقيق عائداتها ومورداً مهماً لدخلها لذلك أعطت السلطات النقدية والمصرفية في الدول العربية اهتماماً متزايداً لنظم المعلومات المحاسبية لتطوير قطاعاتها المصرفية وإصلاحها وتحديثها حيث إن نظم المعلومات المحاسبية تعتبر جزءاً أساسياً من نظام المعلومات الإدارية الذي يشمل جميع البيانات والمعلومات التي تؤثر في نشاط المؤسسات والتي منها المصارف التجارية⁽³⁾، وهي تعتبر من النظم المفتوحة التي تتفاعل مع البيئة المحيطة بها تؤثر وتتأثر بها⁽⁴⁾، وقد شهدت الدولة الليبية حركة إصلاح اقتصادي ومصرفي، تمثلت في صدور العديد من التشريعات الاقتصادية المتعلقة بتغيير شكل النشاط الاقتصادي، كما يقود مصرف ليبيا المركزي في الفترة الحالية عملية تطوير وتحديث شاملة للمصارف مستهدفاً بذلك إحداث تغييرات جذرية في هيكل الجهاز المصرفي وفي جودة الخدمات التي يقدمها⁽⁵⁾، وعليه تتحدد مشكلة الدراسة في السؤال الرئيس الآتي: ما مستوى فاعلية نظم المعلومات المحاسبية في المصارف التجارية الليبية؟

3. أهمية الدراسة:

تتبع أهمية الدراسة مما يلي:

1- أنها تبحث في مستوى فاعلية نظم المعلومات المحاسبية في المصارف التجارية الليبية وذلك من خلال الدور الرئيس لنظم المعلومات المحاسبية في تحقيق الأهداف الاستراتيجية للإدارة العليا من خلال تزويدها بالمعلومات المحاسبية الملائمة لأداء وظائفها.

2- أنها تتناول المصارف التجارية في ليبيا التي تشكل ركيزة أساسية من ركائز الاقتصاد في دولة ليبيا.

4. أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

إن الهدف من هذه الدراسة التعرف على مستوى فاعلية نظم المعلومات المحاسبية في المصارف التجارية الليبية وذلك من خلال الأهداف الفرعية الآتية:

1- التعرف على مستوى فاعلية نظم المعلومات المحاسبية في المصارف التجارية الليبية في توفير المعلومات المحاسبية الملائمة للإدارة لأداء وظيفة التخطيط.

وأهداف الإدارة بشكل محدد وكمي، ويختص الدور المحاسبي في مرحلة التخطيط بتقديم المعلومات والبيانات الخاصة بإعداد الخطط والسياسات التفصيلية والتنسيق بينها على مستوى الإدارات المختلفة في المصرف⁽⁹⁾.

وتستمد نظم المعلومات المحاسبية أهميتها في عملية الرقابة من نظم الرقابة التي هي نظم للمعلومات الواردة إليها في شكل تقارير (الرقابة غير المباشرة)، ولذلك فعملية تصحيح الانحرافات تعتمد على المعلومات التي يجب أن توفرها نظم المعلومات المحاسبية التي يجب أن تتصف بالدقة، والثقة، والملاءمة، والوصول في الوقت المناسب. ويمثل الدور الرئيس لنظم المعلومات المحاسبية في عملية الرقابة في جودة المعلومات التي يوفرها للإدارة العليا لتبرير اقتصاديات درجة الجودة التي ترغب المصارف في تحقيقها، من خلال دراسة التكلفة والمنفعة لكل مستوى جودة معين وكل مجموعة من الخدمات المصرفية التي تقدمها للعملاء، وطبقاً لذلك يجب أن تتفوق المنفعة المتوقعة من الخدمات المصرفية المقدمة للعملاء وذات مستوى جودة معين التكاليف مع الأخذ بعين الاعتبار ضرورة تحقيق هامش مساهمة (ربح) كافٍ على الأقل لتغطية التكاليف الثابتة للخدمات المصرفية المقدمة للعملاء لاسيما أن المصارف التجارية هادفة للربح⁽¹⁾.

6. الدراسات السابقة:

يمثل الحديث عن فاعلية نظم المعلومات المحاسبية مساحة واسعة من اهتمامات عموم المختصين والباحثين في هذا المجال، وقد تناولت العديد من الدراسات نظم المعلومات المحاسبية بالبحث والدراسة.

قدم هلندي والغبان (2010)⁽¹³⁾ دراسة بعنوان دور الرقابة الداخلية في ظل نظام المعلومات المحاسبي الإلكتروني (دراسة تطبيقية على عينة من المصارف في إقليم كردستان العراق) وقد هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على الرقابة الداخلية وأساليبها لبيان مدى مساهمتها في تحقيق السلامة المصرفية في ظل نظام المعلومات المحاسبي الإلكتروني وتوصلت الدراسة إلى الحاجة لرقابة داخلية فعالة تواكب التطورات في بيئة تكنولوجيا المعلومات وبالشكل الذي يسهل من إمكانيات تكاملها مع الأنظمة المعلوماتية الإدارية والمالية

واهتم حمادة (2010)⁽¹⁴⁾ بدراسة أثر الضوابط الرقابية العامة لنظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في زيادة موثوقية المعلومات المحاسبية وقد هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أثر الضوابط الرقابية العامة لنظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في زيادة موثوقية المعلومات المحاسبية وذلك من خلال تعريف مفهوم موثوقية المعلومات المحاسبية وخصائصها ومن ثم تعريق مفهوم الضوابط الرقابية العامة لنظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية ومكوناتها من ضوابط تنظيمية وضوابط الرقابة على الوصول وضوابط الرقابة على أمن الملفات وحمايتها وضوابط توثيق النظام وتطويرها وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج التي تلخص أهمها في أن هناك تأثيراً كبيراً للضوابط الرقابية العامة لنظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في زيادة موثوقية المعلومات المحاسبية في الشركات.

وأجرى البحيصي (2014)⁽¹⁵⁾ دراسة بعنوان مدى فعالية نظام الرقابة الداخلية في ظل نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية التي هدفت إلى معرفة مدى قدرة الرقابة الداخلية في المصارف العاملة في قطاع غزة على الرقابة على أنظمة المعلومات المحاسبية الإلكترونية وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج من أهمها أن نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية لديها قدرة على تسجيل البيانات المحاسبية وتخزينها بما يتفق مع المبادئ والقواعد المحاسبية المقبولة عموماً ومنع حالات الغش والتلاعب والخطأ المقصود وغير المقصود.

وفي الكويت أجرى الدوسري وآخرون (2016)⁽¹⁶⁾ دراسة بعنوان تقويم أثر استخدام نظم المعلومات المحاسبية بالمنظمات على بيئة الأداء الاستراتيجي، وقد هدفت هذه الدراسة إلى تحديد العوامل المسببة في نجاح نظم المعلومات المحاسبية وانعكاساتها على بيئة الأداء الاستراتيجي وتحديد العوامل المسببة في فشل نظم المعلومات المحاسبية وانعكاساتها على بيئة

النظام، وإذا كان استخدام بعض الأساليب والمؤشرات لقياس فاعلية نظم المعلومات مجدياً في مؤسسة ما فإنه من الصعب تحقيق النتائج نفسها عندما تصبح الدراسة على مستوى أكثر من مؤسسة نظراً لامتلاك أو اعتماد كل مؤسسة ما يناسبها من مؤشرات ليست بالضرورة مطابقة بالمؤسسات الأخرى⁽¹⁰⁾.

إن نظم المعلومات المحاسبية الفعالة هي التي توفر المعلومات الصحيحة والمعاصرة التي تتعلق بقرار إداري موضع اتخاذ والنظر، فهي القيام بالشئ السليم، ولتوفير نظم معلومات محاسبية فعالة، من المفترض على مصممي النظم أن يعملوا عن كثب مع المديرين ومستخدمي نظم المعلومات المحاسبية الآخرين لتحديد احتياجاتهم من المعلومات بدقة⁽¹¹⁾.

ولكي يتصف النظام بالفاعلية لابد من تحديد احتياجات مستخدمي النظام من المعلومات بدقة، وأن يُصمَّم هذا النظام لخدمة تلك الاحتياجات.

وأخيراً يمكننا تعريف نظم المعلومات المحاسبية الفعالة بأنها تلك النظم التي تستطيع تحقيق الأهداف التي وجدت لأجلها وهي تقديم المعلومات الملائمة وفي الوقت المناسب بحيث يكون لها تأثير مباشر وإيجابي على قرارات مستخدميها.

تمتاز نظم المعلومات المحاسبية بمجموعة من الخصائص الأساسية حتى تحقق الأهداف المنتظرة منها وهي: ⁽¹²⁾.

أ-الملاءمة: تعني أن يكون للمعلومة تأثير على قرار أو أفعال مستخدميها، أي أن تساعد وتسهل في قيامهم بمهامهم، أما إذا لم يكن للمعلومات أي أثر على القرار، فإنها توصف بالمعلومات غير الملائمة، وحتى تكون المعلومات ملائمة للقرار الإدارية يجب أن تتصف بالخصائص التالية:

- أن تتعلق المعلومات بالمستقبل.
 - أن تختلف المعلومات باختلاف البدائل المتعلقة بالقرار.
- ب-الدقة:** أي أن تكون المعلومات على درجة من الدقة والتحديد، إذ إن هذه الصفة تزيد من ملاءمة المعلومات لمتخذي القرار.

ج-التوقيت المناسب: أي أن تصل المعلومات إلى مستخدميها في الوقت المناسب إذ إن وصول المعلومات متأخرة يفقدها الكثير من أهميتها وملاءمتها للقرار.

د-القابلية للفهم: ويقصد بها أن تكون المعلومات المقدمة لمستخدميها مفهومة من قبلهم، مما يستدعي في بعض الأحيان كتابة التقارير بلغة مبسطة والابتعاد عن المصطلحات الفنية التي قد يصعب فهمها من قبل بعضهم.

هـ-القابلية للمقارنة: وتعني ضرورة أن تعد المعلومات المتعاقبة بأسلوب يسهل على المستخدمين لها مقارنتها، مما يسهل عليهم بالتالي التعرف على أوجه التغير أو الاختلاف من فترة لأخرى، كما أن القابلية للمقارنة تشير إلى عرض البيانات المستخدمة للمفاضلة بين البدائل بأسلوب متشابه ومتسق.

و-الموضوعية (القابلية للتحقق): وتعني ضرورة إعداد المعلومات بأمانة وخلوها من الأخطاء والتزوير والابتعاد عن التحيز حتى يمكن لمستخدميها الاطمئنان إلى صحتها وبالتالي الوثوق بها.

وتجدر الإشارة إلى وجود تعارض في بعض الأحيان بين الخصائص السابقة، فتمام المعلومات أحياناً قد يتطلب وقتاً طويلاً مما يؤدي إلى تأخر وصولها، لذا لابد أحياناً من التضحية بجزء من تمام المعلومات في سبيل وصولها بالوقت المناسب⁽¹²⁾.

د- دور نظم المعلومات المحاسبية في الوظائف الإدارية:

يمثل الدور الرئيس لنظم المعلومات المحاسبية في عملية التخطيط من خلال تحقيقه الأهداف الاستراتيجية للإدارة العليا في المؤسسات ومنها المصارف التجارية في إعداد الموازنات التخطيطية التي تعبر عن رغبات

المجال الأول: ويشتمل على 10 فقرات لقياس فاعلية نظم المعلومات المحاسبية في مجال اتخاذ التخطيط.

المجال الثاني: ويشتمل على 10 فقرات لقياس فاعلية نظم المعلومات المحاسبية في مجال اتخاذ الرقابة.

المجال الثالث: ويشتمل على 10 فقرات لقياس فاعلية نظم المعلومات المحاسبية في مجال اتخاذ القرارات.

2- مجتمع الدراسة وعينتها:

يتكون مجتمع الدراسة من العاملين في إدارات المصارف التجارية الليبية، أما عينة الدراسة فقد اقتصر على العاملين في إدارات المصارف التجارية بالمنطقة الشرقية، وحُصل على عناوين هذه الإدارات وأسمائها من خلال الاتصال بالمصرف الليبي المركزي، حيث وحُصل على قائمة معدة تحتوي مكان إدارة العامة لكل مصرف، وعينة الدراسة يوضحها الجدول (1) كآتي:

جدول رقم (1)

اسم المصرف	مكان الإدارة العامة
مصرف الصحاري	بنغازي
مصرف الوحدة	بنغازي
مصرف التجاري الوطني	البيضاء
مصرف الجمهورية	بنغازي
مصرف التجارة والتنمية	بنغازي

3- توزيع الاستبيان وتجميعه:

وُزِع الاستبيان، وبشكل نهائي على أفراد العينة التي سبق الإشارة إليها – ولاختصار وقت الإجابة وحرص على الحصول على نسبة ردود عالية، وزعت قوائم الاستبيان بشكل مباشر (باليد) وذلك لتشجيع المشاركين في الدراسة للإجابة على الأسئلة، ورغم الجهد المبذول لتقليل نسبة الفاقد في الاستثمارات الموزعة؛ إلا أن الفاقد كان (15) استثماراً من بين (218) استثماراً وزعت، والفاقد يمثل استثمارات وصلت للمشاركين إلا أنهم امتنعوا عن إرسال استماراتهم رغم تكرار الاتصال بهم، وبلغت نسبة الاستثمارات المستلمة إلي الاستثمارات الموزعة 93.12%.

4- المعالجة الإحصائية:

قد استُعين بالحاسب الآلي لتحليل بيانات الدراسة للقيام بالعمليات الإحصائية المناسبة، حيث استخدمت مجموعة الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية Statistical Package For Social Sciences (SPSS) لتحليل البيانات التي حُصل عليها من المبحوثين، ومن الأساليب الإحصائية التي استُخدمت لأغراض التحليل ما يلي: -

أ- الإحصاء الوصفي:

يهدف الباحثون من خلال استخدام الإحصاء الوصفي إلى تحديد الاتجاهات العامة للإجابات، وذلك من خلال ما يلي:

1- احتساب النسب المئوية لوصف خصائص المشاركين.

2- تنظيم البيانات وعرضها في جداول منسقة على هيئة توزيعات تكرارية.

3- احتساب المتوسط الحسابي الذي يقيس مدى تمركز البيانات حول قيمة معينة، وذلك بمقارنة متوسطات الإجابات مع متوسط المقياس المستخدم

الأداء الاستراتيجي، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها أن استجابة الأداة بشكل سريع لحل المشكلات وتحديد معالجة الأخطاء يعد من أهم الخدمات التي يقدمها نظم المعلومات سعياً نحو محددات نجاحه .

وعلى الرغم من أهمية نظم المعلومات المحاسبية في المصارف، إلا أن المطلع على الدراسات في مجال نظم المعلومات – خاصة الدراسات المحاسبية - يجد أن غالبية هذه الدراسات يتجه نحو الاهتمام بالرقابة باستخدام نظم المعلومات ، وأن دراسة مستوى فاعلية نظم المعلومات المحاسبية في القطاع الخدمي بصفة عامة، والقطاع المصارف بصفة خاصة لم يُحظَ بالاهتمام الكافي، وأن أغلب تلك الدراسات تركز على جانب واحد من جوانب نظم المعلومات المحاسبية وهو دراسة الرقابة، وعدم اهتمام الدراسات المحاسبية بباقى الجوانب الأخرى لنظم المعلومات المحاسبية وعليه فإن هذه الدراسة جاءت لتستوفي هذا النقص في الدراسة وتقوم بدراسة جميع جوانب نظم المعلومات المحاسبية.

7. فرضيات الدراسات:

الفرضية الرئيسة للدراسة " تعمل نظم المعلومات المحاسبية في المصارف التجارية الليبية بفاعلية لتوفير المعلومات المحاسبية ."

ولاختبار الفرضية الرئيسة صيغت ثلاث فرضيات فرعية.

الفرضية الأولى:

"تعمل نظم المعلومات المحاسبية في المصارف التجارية الليبية بفاعلية لتوفير المعلومات المحاسبية للملاءمة لإدارة وظيفة التخطيط."

الفرضية الثانية:

"تعمل نظم المعلومات المحاسبية في المصارف التجارية الليبية بفاعلية لتوفير المعلومات المحاسبية للملاءمة لإدارة وظيفة الرقابة."

الفرضية الثالثة:

" تعمل نظم المعلومات المحاسبية في المصارف التجارية الليبية بفاعلية لتوفير المعلومات المحاسبية للملاءمة لإدارة وظيفة اتخاذ القرارات."

8. حدود الدراسة:

أ- الحدود المكانية تتمثل الحدود المكانية لهذا الدراسة بإدارات المصارف التجارية الليبية الواقعة في نطاق المنطقة الشرقية.

ب- الحدود الزمنية: المدة الزمنية المستغرقة لإنجاز هذه الدراسة هي الفترة الممتدة ما بين شهر أغسطس 2020م إلى شهر يناير 2021م.

9. منهجية الدراسة:

استخدم الباحثون في دراستهم المنهج الوصفي التحليلي بركنيه الكمي والنوعي لاعتباره أنسب المناهج لتحقيق أهداف الدراسة، وانسجامه مع طبيعة هذه الدراسة.

1- أداة الدراسة (الاستبانة):

وقد استخدمها الباحثون لاستقصاء البيانات الأولية للدراسة وعند تصميم الاستبانة، روعي فيها الوضوح والسهولة مع بيان درجة الأهمية وفقاً لخمسة مستويات حسب مقياس ليكرت الخماسي، إذ يشير رقم (5) موافق بشدة، ورقم (4) موافق، ورقم (3) محايد، ورقم (2) غير موافق، ورقم (1) غير موافق بشدة.

وتكونت الاستبانة من قسمين:

• القسم الأول: المعلومات العامة.

• **القسم الثاني:** ويحتوي على الفقرات المتعلقة بمستوى فاعلية نظم المعلومات المحاسبية في المصارف التجارية الليبية وقد قسم إلى 3 مجالات.

جدول (2)

توزيع المبحوثين وفقا للتوظيف

العمر	أقل من 35	35 إلى 45	46 إلى 55	أكبر من 55	المجموع
العدد	53	66	46	38	203
النسبة	26.11%	32.51%	22.66%	18.72%	100%

ب- توزيع المبحوثين وفقا للمؤهل العلمي:

يلاحظ من الجدول رقم (3) الخاص بتوزيع المبحوثين وفقا للمؤهل العلمي أن حملة الشهادة الجامعية يشكلون نسبة (81.28%) من المبحوثين، وهي أعلى نسبة للمبحوثين، يليها حملة الماجستير بنسبة (16.26%) من المبحوثين، وجاء حملة الدكتوراه أقل نسبة من المبحوثين إذ لم تتعد نسبتهم (2.46%) بينما خلت الوظائف بالمصارف الخاضعة للدراسة من حملة المؤهلات المتوسطة .

جدول (3)

توزيع المبحوثين وفقا للمؤهل العلمي

المؤهل العلمي	تعليم متوسط	شهادة جامعية	ماجستير	دكتوراه	أخرى	المجموع
العدد	0	165	33	5	0	203
النسبة	0%	81.28%	16.26%	2.46%	0%	100%

ج- توزيع المبحوثين وفقا لسنوات الخبرة بالمصرف:

يلاحظ من الجدول رقم (4) الخاص بتوزيع المبحوثين وفقا لسنوات الخبرة بالمصرف أن المبحوثين الذين مدة خبرتهم بالمصرف (15 سنة وأكثر) بلغت نسبتهم (51.23%) وهي أعلى نسبة، يليهم المبحوثون الذين مدة خبرتهم بالمصرف (من 10 سنوات إلى أقل من 15 سنة) حيث بلغت نسبتهم (26.11%) من المبحوثين، ثم المبحوثون الذين مدة خبرتهم (من 5 سنوات إلى أقل من 10 سنوات) نسبتهم (15.76%)، وكانت أدنى نسبة للمبحوثين الذين مدة خبرتهم بالمصرف (أقل من 5 سنوات) وقد بلغت (6.69%) من المبحوثين .

جدول (4)

توزيع المبحوثين وفقا لسنوات الخبرة بالمصرف

مدة الخبرة	15 سنة فأكثر	10 سنوات إلى أقل من 15 سنة	5 سنوات إلى أقل من 10 سنوات	أقل من 5 سنوات	المجموع
العدد	104	53	32	12	203
النسبة	51.23%	26.11%	15.76%	6.69%	100%

د- توزيع المبحوثين وفقا لسنوات الخبرة في الإدارة الحالية:

تشكل الخبرة في الإدارة الحالية عاملاً مهماً في تكوين شخصية المبحوثين، وزيادة وعيهم عن طريق تعاملهم مع مختلف المشاكل والمواقف التي تمر بها المصارف عبر فترة من الزمن، وإن استمرار المبحوثين في مناصبهم الوظيفي لفترة طويلة غالباً ما يؤدي إلى زيادة وعي المبحوثين بمعرفة المخاطر التي تواجهها المصارف.

في الاستبيان الذي يبلغ (3) كمتوسط نظري*، لكون هذا الرقم يمثل الحد الفاصل بين موافقة وعدم موافقة المشاركين، فقد اعتمد الباحثون في التحليل أنه : إذا كان المتوسط الحسابي أكبر من (4) فإن الاتجاه العام للإجابات يشير إلى الموافقة بشدة، وإذا كان المتوسط الحسابي أكبر من (3) وأقل من أو يساوي (4) فإن الاتجاه العام يشير إلى الموافقة ، وإذا كان المتوسط الحسابي يساوي (3) اعتبر محايداً، أما إذا كان أقل من (3) فإنه يعني عدم الموافقة .

4- احتساب الانحراف المعياري الذي يقيس مدى تشتت البيانات حول متوسطها الحسابي.

5- احتساب معامل الاختلاف الذي يقيس مدى تشتت البيانات حول متوسطها الحسابي وانحرافها المعياري.

ب- الإحصاء الاستدلالي (الاستنتاجي):

يهدف الباحثون من خلال استخدام الإحصاء الاستدلالي إلى اختبار فرضيات الدراسة، وقد استخدم الباحثون الأساليب التالية عند مستوى دلالة معنوية (5%)**

اختبار فرضيات الدراسة وذلك من خلال استخدام اختبار T (one-sample T test) الإحصائي نظراً لأن حجم العينة أكبر من 30، وتباين المجتمع مجهول (غنيم وصبري، 2000)، وذلك للاستدلال عن الفرق بين المتوسط المشاهد (متوسط عينة الدراسة) والمتوسط النظري (متوسط مجتمع الدراسة) ومعرفة ما إذا كان الفرق بين المتوسطين هو فرق جوهري عند مستوى معنوية (5%) أو أنه عائد للصدفة ، حيث صيغت الفرضيات بشكل إحصائي ($H_1: \mu \geq 3$) ، وثُقبِلت الفرضيات أو تُرفض بناء على تحديد قيمة p-value ، حيث تُرفض (H_0) عندما تكون القيمة الاحتمالية المحسوبة للاختبار p-value أصغر من أو يساوي مستوى المعنوية المستخدم للاختبار وهو ($\alpha = 0.05$) والعكس إذا كانت القيمة الاحتمالية المحسوبة للاختبار أكبر من مستوى المعنوية المستخدم فإننا نقبل (H_0) .

10. تحليل البيانات واختبار الفرضيات:

يتناول هذا الجزء تحليلًا للبيانات الواردة في الاستبيان، وذلك باستخدام كل من الإحصاء الوصفي لوصف البيانات العامة عن المشاركين (خصائص المشاركين) وتحليلها وكذلك لتحديد الاتجاهات العامة لإجابات المشاركين، والإحصاء الاستدلالي لاختبار فرضيات الدراسة.

1- وصف الجزء الأول من الاستبيان الخاص بالبيانات العامة عن المشاركين (خصائص المشاركين) وتحليله:

يتضمن هذا الجزء وصف المعلومات المتعلقة بالصفات الشخصية للمشاركين في الدراسة وتحليلها على النحو التالي:

أ- توزيع المبحوثين وفقا للعمر.

نلاحظ من الجدول رقم (2) الخاص بتوزيع المبحوثين وفقا للعمر أن الموظفين الذين أعمارهم تتراوح ما بين 35 إلى 45 يشكلون نسبة (32.51%) من المبحوثين وهي أعلى نسبة، يليها الموظفون التي أعمارهم تقل عن 35 بنسبة (26.11%)، ثم يأتي بعد ذلك الموظفون الذين تتراوح أعمارهم بين 46 إلى 55 بنسبة (22.66%) بينما يشكل الموظفون الذين تكبر أعمارهم عن 55 بنسبة (18.72%) من المبحوثين.

* $5+4+3+2+1 \div 5 = 3$

** اتفق الإحصائيون على أن النسبة 0.05 هي أعلى درجة شك يمكن قبولها ولا يمكن أن تزيد عن ذلك (17)

وبالتالي فجميع الفترات متساوية ولا يوجد تميز لفترة عن أخرى.

كما اعتمد الباحثون في اختبار الفرضيات لهذه الدراسة على هذا المقياس بحيث تعد الفرضية مقبولة عندما يكون الوسط الحسابي أكبر من أو يساوي (3).

وستُحلّل فيما يلي البيانات عن طريق الإحصاء الوصفي ضمن النقاط التالية:

1- فاعلية نظم المعلومات المحاسبية في المصارف التجارية الليبية في مجال التخطيط.

نلاحظ من الجدول رقم (7) أنّ قيمة المتوسط الحسابي العام للأسئلة مجتمعة بلغت (3.31) وبنسبة (66%)، وبانحراف معياري عام قدره (1.11)، وهذا يدل على أنّ الإجابات تتمحور فوق المتوسط ولا يوجد تشتت لإجابات الباحثين، وبلغ معامل الاختلاف (34.26%) وتعتبر نسبة قليلة جداً وتدل على الانسجام الكبير في إجابة الباحثين. ويمكننا أن نلاحظ من الجدول نفسه أنّ الوسط الحسابي لكل فقرة من الفقرات أعلى من الوسط الحسابي (3) أي (60%) المقاس عليه في هذه الدراسة، وقد جاءت الفقرات ضمن الفترات: المتوسطة من (2.05-3) وبنسبة من (41%-60%) والفترة العالية من (3.05-4) وبنسبة من (61%-80%) ولم تحصل أي فقرة من الفقرات على نسبة أقل من الفترة المتوسطة.

ومن خلال قيم الوسط الحسابي الموجودة في الجدول رقم (7) التي تحمل الأرقام من (1 إلى 10) نجد أنها جميعها جاءت ضمن الفترتين العالية والمتوسطة، ومن ثم يمكن ترتيبها تنازلياً حسب أهمية وسطها الحسابي الذي حصلنا عليه وهي :

(9، 7، 10، 6، 8، 3، 4، 1، 5، 2)

فقد جاءت الفقرة رقم (9) في المرتبة الأولى، حيث بلغ الوسط الحسابي لها (3.74) وبنسبة (75%) وتقع ضمن الفترة العالية من (3.05-4) أي نسبة (61%-80%). وتعبّر على أن استخدام المعلومات المحاسبية في المصارف التجارية يساعد على تحويل الأهداف والسياسات العامة للمصرف إلى إجراءات وبرامج تنفيذية في صورة موازنات تخطيطية.

وظهرت في المرتبة الثانية الفقرة (7)، بوسط حسابي قدره (3.54) وبنسبة (71%) وتعبّر على أنه تُوضَع الخطط والأهداف للمصارف التجارية الليبية على أساس المعلومات التي توفرها نظم المعلومات المحاسبية

وجاءت في المرتبة الثالثة الفقرة (10)، بوسط حسابي قدره (3.50) وبنسبة (70%) وتعبّر على أنه تساعد المعلومات المحاسبية في تحديد أهداف المصارف التجارية الليبية والبدائل المتعددة للقيام بوظيفة التخطيط

وظهرت في المرتبة الرابعة الفقرة (6)، بوسط حسابي قدره (3.37) وبنسبة (67%) وتعبّر على أن توافر المعلومات المحاسبية يعتبر أساساً لتخطيط الموارد البشرية. وجاءت في المرتبة الخامسة الفقرة (8) بوسط حسابي قدره (3.25) وبنسبته (65%) وتأتي في المرتبة السادسة الفقرة رقم (3) بوسط حسابي قدره (3.22) وبنسبته (64%)، ثم على التوالي جاءت الفقرات (4، 1، 5) من المرتبة السابعة وحتى التاسعة وكانت الفقرات المذكورة جميعها ضمن الفترة العالية من (3.05-4) أي بنسبة (61%-80%)، أما الفقرة الباقية (2) فقد احتلت المرتبة العاشرة بوسط حسابي قدره (3.04) وبنسبة (60%) وكانت ضمن الفترة المتوسطة من (2.05-3) أي بنسبة (61%-80%).

ونلاحظ من الجدول رقم (5) الخاص بتوزيع الباحثين وفقاً لسنوات الخبرة في الإدارة الحالية أن الباحثين الذين مدة خبرتهم في الإدارة الحالية (من 5 سنوات إلى أقل من 10 سنوات) بلغت نسبته (27.59%) وهي أعلى نسبة، يليهم الباحثون الذين مدة خبرتهم في الإدارة الحالية (من 15 سنة وأكثر) حيث بلغت نسبته (26.11%) من الباحثين، ثم الباحثون الذين مدة خبرتهم (أقل من 5 سنوات) نسبته (25.12%)، وكانت أدنى نسبة للباحثين الذين مدة خبرتهم في الإدارة الحالية (من 10 سنوات إلى أقل من 15 سنة) وقد بلغت (21.18%) من الباحثين.

جدول (5)

توزيع الباحثين وفقاً لسنوات الخبرة في الإدارة الحالية

مدة الخبرة في الإدارة الحالية	15 سنة فأكثر	10 سنوات إلى أقل من 15 سنة	5 سنوات إلى أقل من 10 سنوات	أقل من 5 سنوات	المجموع
العدد	53	43	56	51	203
النسبة	26.11%	21.18%	27.59%	25.12%	100%

ومن البيانات السابق المتعلقة بخصائص المشاركين يتبين لنا أن البيانات قد حُصل عليها من أشخاص متخصصين ذوي مؤهلات عالية وخبرة طويلة، الأمر الذي يضمن إمكانية الاعتماد على إجاباتهم المختلفة.

2- تحليل البيانات الخاصة بالجزء الثاني من الاستمارة.

يتعلق هذا الجزء بتحليل البيانات الخاصة بمستوى فاعلية نظم المعلومات المحاسبية في المصارف التجارية الليبية، ويحتوي هذا الجزء على (30) سؤالاً وُزِعَتْ على ثلاثة محاور، يحتوي كل محور على مجموعة من الأسئلة التي يُحتمل أن تؤثر على مستوى فاعلية نظم المعلومات المحاسبية:

أ- تحليل البيانات عن طريق الإحصاء الوصفي:

• إجراءات معالجة استمارة الاستبيان:

لتحديد بداية كل فترة ونهايتها على مقياس القبول (ليكرت)، قسم الباحثون الفترات التي تعبّر عن مقياس الاستمارة على النحو التالي:

جدول (6)

تقسيم الفترات⁽¹⁸⁾

درجة القبول	مدى المتوسطات	نسبة المتوسطات
غير موافق بشدة	(0-1)	(0%-20%)
غير موافق	(1.05-2)	(21%-40%)
محايد	(2.05-3)	(41%-60%)
موافق	(3.05-4)	(61%-80%)
موافق بشدة	(4.05-5)	(81%-100%)

جدول رقم (7)

إجابات المبحوثين حول فاعلية نظم المعلومات المحاسبية في المصارف في مجال التخطيط.

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	نسبته	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف %
1	تُسهّل نظم المعلومات المحاسبية في المصارف التجارية الليبية بشكل كبير في تحسين فاعلية التخطيط.	3.15	63%	1.154	36.635
2	اعتماد الإدارة في المصارف التجارية الليبية على المعلومات المحاسبية يزيد من فاعلية عملية التخطيط.	3.04	60%	1.173	38.586
3	توفر نظم المعلومات المحاسبية في المصارف التجارية الليبية معلومات مالية ذات قدرة تنبؤية تساعد الإدارة في إعداد الخطط المستقبلية.	3.22	64%	1.031	32.019
4	توفر المعلومات المحاسبية يعتبر أساساً لتخطيط عمليات الاستثمار من قبل الإدارة.	3.20	64%	0.934	29.188
5	تعتمد إدارة المصارف التجارية الليبية على المعلومات المحاسبية لتقدير أرقام الموازنات التقديرية.	3.07	61%	1.254	40.847
6	توفر المعلومات المحاسبية يعتبر أساساً لتخطيط الموارد البشرية.	3.37	67%	1.123	33.323
7	توضع الخطط والأهداف للمصارف التجارية الليبية على أساس المعلومات التي توفرها نظم المعلومات المحاسبية.	3.54	71%	1.130	31.921
8	للمعلومات المحاسبية أهمية كبيرة من وجهة نظر الإدارة في تحسين مستوى الخطط الاستراتيجية.	3.25	65%	1.133	32.096
9	يساعد استخدام المعلومات المحاسبية في المصارف التجارية الليبية على تحويل الأهداف والسياسات العامة للمصرف إلى إجراءات وبرامج تنفيذية في صورة موازنات تخطيطية.	3.74	75%	1.145	30.152
10	تساعد المعلومات المحاسبية في تحديد أهداف المصارف التجارية الليبية والبدائل المتعددة للقيام بوظيفة التخطيط.	3.50	70%	1.122	30.025
المجموع العام		3.31	66%	1.11	34.26

ومن خلال قيم الوسط الحسابي الموجودة في الجدول رقم (8) التي تحمل الأرقام من (10 إلى 20) نجد أنها جميعها جاءت ضمن الفترة العالية، ومن ثم يمكن ترتيبها تنازلياً حسب أهمية وسطها الحسابي الذي حصلنا عليه وهي:

(20، 19، 12، 16، 11، 13، 14، 15، 18، 17)

وقد جاءت الفقرة رقم (19) في المرتبة الثانية، حيث بلغ الوسط الحسابي لها (3.58) ونسبة (72%)، وظهرت في المرتبة الثالثة الفقرة (12) بوسط حسابي قدره (3.26) ونسبة (65%) وجاءت الفقرة (16) في المرتبة الرابعة حيث بلغ الوسط الحسابي لها (3.17) ونسبة (63%) وقد ظهرت في المرتبة الخامسة الفقرات (11، 13، 14)، بوسط حسابي قدره (3.11) ونسبة (62%)، كذلك جاءت في المرتبة السادسة الفقرات (15، 18) بوسط حسابي قدره (3.07) ونسبة (61%) وقد جاءت هذه الفقرات ضمن الفترة العالية من (3.05-4) ونسبة من (61%-80%).

2- فاعلية نظم المعلومات المحاسبية في المصارف التجارية الليبية في مجال الرقابة.

نلاحظ من الجدول رقم (8) أنّ قيمة المتوسط الحسابي العام للأسئلة مجتمعة بلغت (3.14) ونسبة (63%)، وبانحراف معياري عام قدره (1.13)، وهذا يدل على أنّ الإجابات تتمحور فوق المتوسط ولا يوجد تشتت لإجابات المبحوثين، وبلغ معامل الاختلاف (35.90%) وتعتبر نسبة قليلة جداً وتدل على الانسجام الكبير في إجابة المبحوثين. ويمكننا أن نلاحظ من الجدول نفسه أنّ الوسط الحسابي لكل فقرة من الفقرات أعلى من الوسط الحسابي (3) أي (60%) المقاس عليه في هذه الدراسة، وقد جاءت الفقرات ضمن الفترة العالية من (3.05-4) ونسبة من (61%-80%) ولم تحصل أي فقرة من الفقرات على نسبة أقل من الفترة العالية.

وقد حصلت الفقرة (20) على أعلى قيمة للوسط الحسابي حيث بلغ (3.81) ونسبة (76%)، وتقع ضمن الفترة العالية من (3.05-4) أي نسبة (61%-80%).

أما الفقرة (17) فقد حصلت على أدنى قيمة للوسط الحسابي في الجدول هي (3.06) ونسبة (61%)، وهذه القيمة تقع ضمن الفترة العالية من (3.05-4)، ونسبة (61%-80%).

جدول (8)

إجابات المبحوثين حول فاعلية نظم المعلومات المحاسبية في المصارف في مجال الرقابة

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	نسبته	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف %
11	تقوم الإدارة بعملية الرقابة على تنفيذ الأنشطة والخطط المرسومة في جميع مراحل العمل اعتماداً على المعلومات المحاسبية المتوفرة لديها.	3.11	62%	1.120	36.013
12	توفر نظم المعلومات المحاسبية تقارير رقابية عن أداء المستويات الإدارية المختلفة في الوقت المناسب.	3.26	65%	1.201	36.840
13	إن الهدف من الرقابة على تنفيذ الخطط هو إمداد الإدارة بالمعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات.	3.11	62%	1.140	36.656
14	تنظر الإدارة إلى الرقابة على تنفيذ الخطط من خلال المعلومات المحاسبية وسيلة وأداة مهمة لمساعدتها في إنجاز المهمات وتحقيق الأهداف.	3.11	62%	1.016	32.669
15	تقدم نظم المعلومات المحاسبية معلومات إضافية تساعد الإدارة على إجراء المقارنات وتقويم الأداء بصورة أفضل.	3.07	61%	1.162	37.850
16	تساعد المعلومات التي توفرها التقارير المحاسبية في المصارف بوضع إجراءات الرقابة والضبط الداخلي.	3.17	63%	1.122	35.394
17	توفر نظم المعلومات المحاسبية تقارير رقابية عن أداء المستويات الإدارية المختلفة لتمكين الإدارة من اتخاذ الإجراءات والقرارات التصحيحية بشأنها.	3.06	61%	1.013	33.105
18	تساعد المعلومات المحاسبية في زيادة فاعلية القرارات المتخذة في المصارف التجارية	3.07	61%	0.990	32.245
19	توفر نظم المعلومات المحاسبية مؤشرات رقابية تمكن الإدارة من اكتشاف الانحرافات وتحليل أسبابها ومعالجتها.	3.58	72%	0.860	24.022
20	تسهم المعلومات التي توفرها التقارير المحاسبية بشكل فعال في تحديد الانحرافات السالبة عن الموازنة واتخاذ إجراءات لمعالجتها.	3.81	76%	0.802	21.049
المجموع العام		3.14	63%	1.13	35.90

(4-3.05)، وبنسبة (61%-80%).

ومن خلال قيم الوسط الحسابي الموجودة في الجدول رقم (9) التي تحمل الأرقام من (20 إلى 30) نجد أنها جميعها جاءت ضمن الفترات العالية جداً والعالية، ومن ثم يمكن ترتيبها تنازلياً حسب أهمية وسطها الحسابي الذي حصلنا عليه وهي :

(22، 25، 26، 24، 30، 29، 28، 23، 21، 27، 22)

فقد جاءت الفقرة رقم (25) في المرتبة الأولى، حيث بلغ الوسط الحسابي لها (4.20) وبنسبة (84%) وتعبّر على أن نظم المعلومات المحاسبية تراعي اختلاف نماذج اتخاذ القرارات من حيث المعلومات التي تحتاجها تلك النماذج في عملية القرارات

ثم على التوالي جاءت الفقرات (26، 24، 30، 29، 28، 23، 21، 27)، (22) من المرتبة الثانية وحتى العاشرة وكانت الفقرات المذكورة جميعها ضمن الفترة العالية من (4-3.05) أي بنسبة (61%-80%)

3- فاعلية نظم المعلومات المحاسبية في المصارف التجارية الليبية في مجال اتخاذ القرارات.

نلاحظ من الجدول رقم (9) أن قيمة المتوسط الحسابي العام للأسئلة مجتمعة بلغت (3.52) وبنسبة (70%)، وانحراف معياري عام قدره (0.921)، وهذا يدل على أن الإجابات تتمحور فوق المتوسط ولا يوجد تشتت لإجابات المبحوثين، وبلغ معامل الاختلاف (26.95%) وتعتبر نسبة قليلة جداً وتدل على الانسجام الكبير في إجابة المبحوثين. ويمكننا أن نلاحظ من الجدول نفسه أن الوسط الحسابي لكل فقرة من الفقرات أعلى من الوسط الحسابي (3) أي (60%) المقاس عليه في هذه الدراسة، وقد جاءت الفقرات ضمن الفترات: العالية من (4-3.05) وبنسبة من (61%-80%) والفترة العالية جداً من (5-4.05) وبنسبة من (81%-100%) ولم تحصل أي فقرة من الفقرات على نسبة أقل من الفترة العالية.

وقد حصلت الفقرة (25) على أعلى قيمة للوسط الحسابي حيث بلغ (4.20) وبنسبة (84%)، وتقع ضمن الفترة العالية جداً من (5-4.05) أي نسبة (81%-100%).

أما الفقرة (22) فقد حصلت على أدنى قيمة للوسط الحسابي في الجدول هي (3.20) و بنسبة (64%)، وهذه القيمة تقع ضمن الفترة العالية من

جدول (9)

إجابات المبحوثين حول فاعلية نظم المعلومات المحاسبية في المصارف في مجال الرقابة

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	نسبته	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف %
21	توفر نظم المعلومات المحاسبية لمستخدمي البيانات المحاسبية تقارير مالية بشكل دوري ومنتظم	3.26	65%	1.058	32.654
22	توفر نظم المعلومات المحاسبية لإدارة المصارف المعلومات الكافية والملاءمة والموثوق بها لتسهيل عملية اتخاذ القرارات.	3.20	64%	0.931	30.828
23	توفر نظم المعلومات المحاسبية معلومات ذات طابع اقتصادي تستخدمها الإدارة بالنتيجة بقيمة المتغيرات في نماذج اتخاذ القرارات	3.29	66%	0.985	30.122
24	توفر نظم المعلومات المحاسبية لمتخذي القرارات معلومات ملاءمة لطبيعة القرارات.	3.73	75%	0.818	22.049
25	تراعي نظم المعلومات المحاسبية اختلاف نماذج اتخاذ القرارات من حيث المعلومات التي تحتاجها تلك النماذج في عملية القرارات	4.20	84%	0.662	15.951
26	تساعد نظم المعلومات المحاسبية الإدارة العليا في اتخاذ القرارات بشكل يراعي الآثار بعيدة المدى.	3.94	79%	0.829	21.148
27	تساعد نظم المعلومات المحاسبية على تحقيق الملاءمة بين القرارات المتخذة من قبل الإدارة مع التغيرات التي تحدث في البيئة المحيطة في المصارف التجارية الليبية.	3.26	65%	0.946	29.198
28	توفر نظم المعلومات المحاسبية التغذية العكسية لمتخذي القرارات بما يضمن إعادة النظر بالقرارات المتخذة لتحسين فاعليتها.	3.35	67%	0.966	29.009
29	تقدم نظم المعلومات المحاسبية للإدارة معلومات يمكن الاعتماد عليها (حيث إنها تقلل من التقديرات الشخصية).	3.37	67%	0.886	26.448
30	تقدم نظم المعلومات المحاسبية للإدارة معلومات تراعي الجوانب السلوكية للعاملين مما ينعكس أثره على عملية اتخاذ القرارات المتعلقة بالعاملين.	3.60	72%	1.082	30.223
المجموع العام					
		3.52	70%	0.921	26.955

لاختبار (t) المستخدم ، وبناءً على ذلك سنرفض (H0) عندما تكون القيمة الاحتمالية المحسوبة للاختبار p-value أصغر من أو يساوي مستوى المعنوية المستخدم للاختبار وهو ($\alpha = 0.05$) والعكس إذا كانت القيمة الاحتمالية المحسوبة للاختبار أكبر من مستوى المعنوية المستخدم فإننا نقبل (H0).

كما أن رفضنا لـ (H0) يعني قبولنا للفرضية البديلة (H1) المصاغة إحصائياً بـ ($\mu > 3$) التي تقول " لا تعمل نظم المعلومات المحاسبية في المصارف التجارية الليبية بفاعلية لتوفير المعلومات المحاسبية"

1- اختبار الفرضية الفرعية الأولى للدراسة:

" تعمل نظم المعلومات المحاسبية في المصارف التجارية الليبية بفاعلية لتوفير المعلومات المحاسبية الملاءمة لإدارة وظيفة التخطيط."

ولاختبار هذه الفرضية صيغت كالتالي:

H0: "تعمل نظم المعلومات المحاسبية في المصارف التجارية الليبية بفاعلية لتوفير المعلومات المحاسبية الملاءمة لإدارة وظيفة التخطيط."

وعند تطبيق اختبار (t) لعينة واحدة عند مستوى معنوية ($\alpha = 0.05$) نجد أن:

ب- تحليل البيانات عن طريق الإحصاء الاستدلالي

إن البيانات المجمعة من صحيفة الاستبيان قائمة على أساس الفرضيات الفرعية للدراسة، بحيث تكون كل مجموعة من الفقرات تختبر فرضية فرعية من الفروض، مما ستؤدي إلى دعم الفرضية الرئيسة أو رفضها لهذه الدراسة وهي كما يلي:

• الفرضية الرئيسة للدراسة:

"تعمل نظم المعلومات المحاسبية في المصارف التجارية الليبية بفاعلية لتوفير المعلومات المحاسبية."

وإحصائياً يمكن أن نقول:

$H_0: \mu \geq 3$ الفرضية الصفرية

$H_1: \mu < 3$ الفرضية البديلة

حيث إن μ تمثل متوسط المجتمع (المتوسط النظري) وهو هنا يساوي 3.

وتجدر الملاحظة إلى أن الفرضية الصفرية (H0) تتماشى مع فرضية الباحث، فيما تنتافي الفرضية البديلة (H1) مع فرضية الباحث.

H0: "تعمل نظم المعلومات المحاسبية في المصارف التجارية الليبية بفاعلية لتوفير المعلومات المحاسبية."

وسنقوم من خلال هذه الدراسة باختبار (H0) (الفرضية الصفرية للدراسة) التي تنص إحصائياً على أن ($\mu \geq 3$) أي إنه " تعمل نظم المعلومات المحاسبية في المصارف التجارية الليبية بفاعلية لتوفير المعلومات المحاسبية"، وفقاً

جدول (10)

اختبار (t) لإجابات المبحوثين حول نظم المعلومات المحاسبية وعلاقتها بوظيفة التخطيط

تعمل نظم المعلومات المحاسبية بفاعلية لتوفير المعلومات المحاسبية للملاءمة لإدارة وظيفة التخطيط.	حجم العينة n	المتوسط النظري m	متوسط إجابات العينة x	الانحراف المعياري s	مستوى الدلالة p-value
	203	3	3.31	1.11	0.376

جدول (12)

اختبار (t) لإجابات المبحوثين حول نظم المعلومات المحاسبية وعلاقتها بوظيفة اتخاذ القرارات

تعمل نظم المعلومات المحاسبية بفاعلية لتوفير المعلومات المحاسبية للملاءمة لإدارة وظيفة اتخاذ القرارات.	حجم العينة n	المتوسط النظري m	متوسط إجابات العينة x	الانحراف المعياري s	مستوى الدلالة p-value
	203	3	3.52	0.921	0.162

يتضح من الجدول رقم (10) أن مستوى الدلالة الإحصائية p-value تساوي 0.376 وهو أكبر من مستوى المعنوية المحدد للاختبار (0.05). وفي هذه الحالة نرفض الفرضية البديلة (H1) ونقبل الفرضية الصفرية (H0) التي تقول: تعمل نظم المعلومات المحاسبية في المصارف التجارية الليبية بفاعلية لتوفير المعلومات المحاسبية للملاءمة لإدارة وظيفة التخطيط.

2- اختبار الفرضية الفرعية الثانية للدراسة:

"تعمل نظم المعلومات المحاسبية في المصارف التجارية الليبية بفاعلية لتوفير المعلومات المحاسبية للملاءمة لإدارة وظيفة الرقابة."

ولاختبار هذه الفرضية صيغت كالتالي:

H0: "تعمل نظم المعلومات المحاسبية في المصارف التجارية الليبية بفاعلية لتوفير المعلومات المحاسبية للملاءمة لإدارة وظيفة الرقابة."

وعند تطبيق اختبار (t) لعينة واحدة عند مستوى معنوية ($\alpha=0.05$) نجد أن:

جدول (11)

اختبار (t) لإجابات المبحوثين حول نظم المعلومات المحاسبية وعلاقتها بوظيفة الرقابة

تعمل نظم المعلومات المحاسبية بفاعلية لتوفير المعلومات المحاسبية للملاءمة لإدارة وظيفة الرقابة.	حجم العينة n	المتوسط النظري m	متوسط إجابات العينة x	الانحراف المعياري s	مستوى الدلالة p-value
	203	3	3.14	1.13	0.803

يتضح من الجدول رقم (11) أن مستوى الدلالة الإحصائية p-value تساوي 0.803 وهو أكبر من مستوى المعنوية المحدد للاختبار (0.05). وفي هذه الحالة نرفض الفرضية البديلة (H1) ونقبل الفرضية الصفرية (H0) التي تقول: تعمل نظم المعلومات المحاسبية في المصارف التجارية الليبية بفاعلية لتوفير المعلومات المحاسبية للملاءمة لإدارة وظيفة الرقابة.

3- اختبار الفرضية الفرعية الثالثة للدراسة:

"تعمل نظم المعلومات المحاسبية في المصارف التجارية الليبية بفاعلية لتوفير المعلومات المحاسبية للملاءمة لإدارة وظيفة اتخاذ القرارات."

ولاختبار هذه الفرضية صيغت كالتالي:

H0: "تعمل نظم المعلومات المحاسبية في المصارف التجارية الليبية بفاعلية لتوفير المعلومات المحاسبية للملاءمة لإدارة وظيفة اتخاذ القرارات."

وعند تطبيق اختبار (t) لعينة واحدة عند مستوى معنوية ($\alpha=0.05$) نجد أن:

4- نتيجة اختبار الفرضيات الفرعية للدراسة:

ومن خلال مقارنة نتائج التحليلات الإحصائية للدراسة (الاستنتاجات العملية) بفرضياتها (الاستنتاجات النظرية) أو ما يسمى بالاستقراء، يمكننا القول بأن نظم معلومات المحاسبية في المصارف التجارية الليبية لها أهمية في توفير المعلومات من حيث الرقابة والتخطيط واتخاذ القرارات بمعنى قبول جميع الفرضيات التي تنص على أنه "تعمل نظم المعلومات المحاسبية في المصارف التجارية الليبية بفاعلية لتوفير المعلومات المحاسبية".

11. نتائج الدراسة:

سنعرض أهم النتائج التي توصل إليها وذلك بعدما خُلبت البيانات واختُبرت الفرضيات الفرعية لهذه الدراسة وذلك من أجل الوصول لمعرفة مساهمة نظم المعلومات المحاسبية في توفير معلومات للإدارة للممارسة وظائفها بكل سهولة، وقد توصل إلى إثبات الفرضية الرئيسة لهذه الدراسة وهي:

"تعمل نظم المعلومات المحاسبية في المصارف التجارية الليبية بفاعلية لتوفير المعلومات المحاسبية"

وبناء على الجانب النظري لهذه الدراسة والجانب الميداني يمكن أن نلخص أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة في الآتي:

1- بينت نتائج الدراسة أن نظم المعلومات المحاسبية تقدم معلومات تستخدمها إدارة المصارف التجارية الليبية أساساً في وضع الخطط والأهداف المستقبلية، كذلك يساعد استخدام نظم المعلومات المحاسبية في المصارف التجارية الليبية على تحويل الأهداف والسياسات العامة للمصارف إلى إجراءات وبرامج تنفيذية تظهر على شكل موازنات تخطيطية.

2- كذلك بينت نتائج الدراسة أن نظم المعلومات المحاسبية توفر مجموعة من المؤشرات الرقابية التي تستخدمها إدارة المصارف التجارية الليبية في الكشف عن الانحرافات وتحليل أسبابها ومعالجتها كما تُشهِم المعلومات التي توفرها التقارير المحاسبية في المصارف التجارية الليبية بشكل فعال في تحديد الانحرافات السالبة عن الموازنة واتخاذ إجراءات لمعالجتها.

3- وقد بينت الدراسة أن نظم المعلومات المحاسبية المطبقة في المصارف التجارية الليبية تراعي اختلافات نماذج اتخاذ القرارات من حيث المعلومات التي تحتاجها تلك النماذج في عملية القرارات، وأيضاً فإن نظم المعلومات المحاسبية في المصارف التجارية الليبية تساعد الإدارة

9. الحسنية، سليم إبراهيم، "نظم المعلومات الإدارية"، مؤسسة الوراق، عمان الأردن، الطبعة الثانية، سنة 2002ف.
10. RYKER R and NATH R (1997) User satisfaction determinants: the role of hardware and procedural components. The Journal of Computer Information Systems, 38(2), P 44–48.
11. ناعسة، محمد سليم، "أثر مشاركة المحاسبين في تطوير نظم المعلومات المحاسبية على نجاح تلك النظم وأثر تطبيقها على الأداء المالي لتلك الشركات"، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، سنة 2007ف.
12. أبو نصار، محمد، "المحاسبة الإدارية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان الأردن"، الطبعة الثانية سنة 2005ف.
13. هلدني، الان عجيب مصطفى والغبان، ثائر صبري محمود، دور الرقابة الداخلية في ظل نظام المعلومات المحاسبي الإلكتروني (دراسة تطبيقية على عينة من المصارف في إقليم كردستان العراق)، مجلة علوم إنسانية، العدد 45، 2010.
14. حمادة، رشا، أثر الضوابط الرقابية العامة لنظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في زيادة موثوقية المعلومات المحاسبية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 26، العدد الأول، 2010.
15. البجيصي، عصام محمد، مدى فعالية نظام الرقابة الداخلية في ظل نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية، مجلة جامعة فلسطين للأبحاث والدراسات، العدد السادس، 2014.
16. الدوسري، مهدي فالح صغير، وآخرون، تقويم أثر استخدام نظم المعلومات المحاسبية بالمنظمات على بيئة الأداء الاستراتيجي، journal of environmental studies and researches (2016) p540-549
17. غنيم، أحمد الرفاعي وصبري، نصر محمود، تعلم بنفسك التحليل الإحصائي للبيانات باستخدام SPSS، القاهرة: دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، 2000.
18. لطيف زيود وآخرون، التحديات الضريبية للتجارة الإلكترونية العربية وإمكانية تطويرها، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سوريا: اللاذقية، المجلد 29، العدد 1، 2007.

العليا في اتخاذ القرارات بشكل يراعي الآثار بعيدة المدى.

وقد جاءت هذه النتائج متوافقة مع الأدب المحاسبي.

12. التوصيات:

بناء على النتائج التي تُوصّل إليها من خلال هذه الدراسة يوصي الباحثون ضرورة أن تعطي إدارة المصارف التجارية الليبية أهمية واهتماماً أكبر في الاعتماد على نظم المعلومات المحاسبية في عملياتها المتكونة في التخطيط والرقابة واتخاذ القرارات كذلك الاعتماد عليها في تقديم معلومات لتقدير الموازنات التقديرية

13. المراجع:

1. الدلاهمة، سليمان مصطفى، "أساسيات نظم المعلومات المحاسبية وتكنولوجيا المعلومات"، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، سنة 2005ف.
2. مراد، مرابط، أثر استخدام تكنولوجيا نظم المعلومات على جودة الخدمات المصرفية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بكرة، الجزائر 2015
3. دباغيه، إبراهيم والسعدي، محمد، أثر العوامل البيئية على كفاءة وفاعلية نظم المعلومات المحاسبية في شركات التأمين، مجلة الإدارة والاقتصاد العدد 90، 2011.
4. مشتهى، صبري وآخرون، مدى موثوقية نظم المعلومات المحاسبية وأثرها في تحسين مؤشرات الأداء المصرفي، مجلة الدراسات العلوم الإدارية، المجلد 38، العدد الأول، 2011.
5. السقا، منذر صبحي، تقييم جودة نظم المعلومات المحسوبة وأثرها في تحسين الأداء المالي الوزارة المالية الفلسطينية رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة فلسطين 2016.
6. أبو شعبان، بكر خضر، تقويم مدى فاعلية وكفاءة نظم المعلومات المحاسبية في ظل تطور الخدمات المصرفية الإلكترونية، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية غزة، فلسطين، 2014.
7. موسكوف، ستيفن وسيكمن، مارك، "نظم المعلومات المحاسبية لاتخاذ القرارات"، ترجمة كمال الدين سعيد، وأحمد حجاج، دار النشر الرياض، سنة 2002ف.
8. Boddy, David, Boonstra, Albert and Kennedy, Graham (2009) Managing information systems: strategy and organisation. 3rd ed. Harlow: Financial Times Prentice Hall.